اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

24 April 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثانية

جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل – ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

نزع السلاح*

ورقة عمل مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية**

بيّن الرئيس أوباما في كلمته التي أدلى بها في براغ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ”بوضوح واقتناع التزام الولايات المتحدة بالسعي إلى السلم والأمن في عالم خالٍ من الأسلحة النووية“. وأكد الرئيس من جديد في كلمة ألقاها في سول في آذار/مارس ٢٠١٢ دعم الولايات المتحدة لهذا الهدف، وأبرز الخطوات القصيرة الأجل والعملية التي تتخذها الولايات المتحدة للتحرك في هذا الاتجاه، وتشمل هذه الخطوات تقليص الدور الذي تلعبه الأسلحة النووية في استراتيجيتها للأمن القومي، ومواصلة تقليل مخزونها النووي، وتنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، ومتابعة السعي لتصديق الولايات المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والسعي لإبرام معاهدة تضع نهاية، بشكل يمكن التحقق منه، لإنتاج المواد الإنشطارية لأغراض الاستخدام في الأسلحة النووية أو في الأجهزة المتفجرة الأخرى، وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كأساس للتعاون.

* صدرت دون تحرير رسمي.

** هذه الورقة تستكمل الورقة التي قدمتها الولايات المتحدة بشأن الموضوع نفسه في اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٢ (NPT/CONF.2015/PC.I/WP.20).

300413 300413 13-30992 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتضطلع الولايات المتحدة بدور قيادي في هذا الصدد من خلال حرصها على أن تكون القدوة التي يحتذى بها في الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزامات المدرجة في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وتؤكد الولايات المتحدة من جديد التزامها بمبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية باعتبارها لبنات أساسية لنزع السلاح النووي. وتتعاون الولايات المتحدة أيضا مع جميع البلدان الأخرى على تنفيذ خطة العمل بفعالية استنادا إلى الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

تخفيض الأسلحة النووية

دأبت الولايات المتحدة على تخفيض مخزونها من الأسلحة النووية لما يزيد على أربعة عقود. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، كان المخزون النووي للولايات المتحدة قد خُفض بنسبة ٨٤ في المائة من أعلى مستوى وصل إليه في عام ١٩٦٧. وانخفضت الأعداد المطلقة للرؤوس الحربية النووية في مخزون الولايات المتحدة من ٣١ ٢٥٥ في عام ١٩٦٧ إلى ٥ ١١٣ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وقد تواصل التخفيض منذ ذلك الحين. وخلال هذه الفترة، خفضت الولايات المتحدة بشكل منفرد رؤوسها الحربية النووية غير الاستراتيجية بنسبة ٩٠ في المائة.

وتدل معاهدة ستارت الجديدة، التي مر على دخولها حيز النفاذ ثلاث سنوات، مرة أخرى على استمرار التزام الولايات المتحدة بالعمل لتحقيق الهدف المتمثل في وجود عالم خال من الأسلحة النووية. وفي عام ٢٠١٨، عندما ستنطبق الحدود التي فرضتها المعاهدة، سيكون الحجم الأقصى للقوات النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة وروسيا محدّدا عند مستوى سيكون هو الأدنى منذ الخمسينيات من القرن العشرين. فبموجب المعاهدة، سيتعين على الولايات المتحدة وروسيا الحد مما لديهما من رؤوس حربية استراتيجية منشورة بحيث لا تزيد عن ٥٥٠ ١ بحلول شباط/فبراير ٢٠١٨. وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، كان لدى الولايات المتحدة ٧٢٢ ١ من الرؤوس الحربية المركبة على القذائف التسيارية المنشورة العابرة للقارات والقذائف التسيارية المنشورة التي تطلق من الغواصات، والرؤوس الحربية النووية المحسوبة مع القاذفات الثقيلة المنشورة. وبالإضافة إلى ذلك، كان لدينا ٨٠٦ قذائف منشورة من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة، وما مجموعه ٠٣٤ ١ من منصات إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات، ومنصات إطلاق القذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، والقاذفات الثقيلة، المنشور منها وغير المنشور.

وعندما وقع الرئيس أوباما معاهدة ستارت الجديدة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وكذلك في كلمته التي أدلى بها في آذار/مارس ٢٠١٢ في سول، أعرب بوضوح عن التزامه بإجراء مزيد من التخفيضات وبمواصلة المناقشات مع روسيا بشأن إجراء تخفيضات إضافية في جميع فئات الأسلحة النووية، الاستراتيجي منها وغير الاستراتيجي، والمنشور منها وغير المنشور. وفي خطابه عن حالة الاتحاد لعام ٢٠١٣، كرر الرئيس التزامه بإجراء مزيد من التخفيضات في الترسانات النووية للولايات المتحدة وروسيا. ولبلوغ هذه الغاية، تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز الاستقرار الاستراتيجي وزيادة الشفافية على أساس تبادلي مع روسيا بواسطة حوار مستمر في الفريق العامل للحد من الأسلحة والأمن الدولي التابع للجنة الرئاسية الثنائية الأمريكية الروسية.

وحدد استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ النهج الذي تتبعه الولايات المتحدة من أجل تقليل الأخطار النووية واتباع الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. ويشير الاستعراض بوضوح إلى أن الولايات المتحدة ترى أن الدور الأساسي للأسلحة النووية هو ردع الهجمات النووية على الولايات المتحدة وحلفائها وشركائها. وتبعا لذلك، وكانعكاس للبيئة الأمنية للقرن الحادي والعشرين، أعلن الاستعراض أن الولايات المتحدة لن تلجأ إلى استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها، ضد أي دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والتي تمتثل لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي. وفي استعراض الوضع الدفاعي والردعي الصادر عن منظمة حلف شمال الأطلسي في أيار/مايو ٢٠١٢، أقر الحلفاء بأهمية ضمانات الأمن السلبية التي قدمتها الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا. واعترف الحلفاء كذلك بما يمكن أن يكون لهذه البيانات من قيمة في السعي إلى الثني عن أنشطة الانتشار النووي.

وفيما يتعلق بالتحديث، أوضح استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٠ أن الولايات المتحدة لن تطور رؤوسا حربية نووية جديدة، وأن برامجها لإطالة الأعمار التشغيلية لن تنطوي على توظيف للأصناف المشمولة بالبرامج في مهام عسكرية جديدة أو إكسابها قدرات عسكرية جديدة. فمن مصلحة الولايات المتحدة، ومصلحة جميع الأمم الأخرى، أن تدوم إلى الأبد الحقبة الخالية من استخدام السلاح النووي التي نعيشها منذ قرابة الـ ٦٨ عاما.

ويوضح استعراض الوضع الدفاعي والردعي الصادر عن منظمة حلف شمال الأطلسي في أيار/مايو ٢٠١٢ أن الحلف عقد العزم على السعي إلى إقامة عالم أكثر أمنا للجميع وتهيئة الظروف لعالم خال من الأسلحة النووية، وفقا لأهداف معاهدة عدم الانتشار النووي، وبشكل يعزز الاستقرار الدولي، ويقوم على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. ومنذ نهاية

الحرب الباردة، خفضت منظمة حلف شمال الأطلسي بشكل كبير عدد الأسلحة النووية المتمركزة في أوروبا وأنواعها ودرجة استنفارها، كما قلّلت من اعتماد استراتيجيتها على الأسلحة النووية. وقد قال الحلف إنه مستعد للنظر في مواصلة تخفيض أسلحته النووية غير الاستراتيجية في سياق خطوات متبادلة يتم اتخاذها مع روسيا، مع مراعاة الفروق في مخزونات روسيا والولايات المتحدة من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في أوروبا، ومراعاة البيئة الأمنية عموما.

فالهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية لن يتحقق بسرعة، بل سيتطلب الالتزام المستمر والمثابرة، وسيتعيّن السعي إلى تحقيقه من خلال خطوات ملموسة وعملية. وأكد الرئيس من جديد في الكلمة التي ألقاها في براغ عام ٢٠٠٩ أنه ما دامت توجد أسلحة نووية، ستحتفظ الولايات المتحدة بترسانة آمنة ومأمونة وفعالة من أجل ردع الأعداء المحتملين وطمأنة حلفاء الولايات المتحدة وسائر شركائها في المجال الأمني بأن في إمكانهم الاعتماد على الالتزامات الأمنية التي تعهدت بها الولايات المتحدة.

التحقق والشفافية وبناء الثقة

تؤيد الولايات المتحدة بقوة المبدأ القائل بأنه يجب رصد اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح وإنفاذها بإصرار. ونعتقد أيضا أن تبادل المعلومات وتدابير بناء الثقة تسهم في الاستقرار والأمن من خلال تعزيز القدرة على التنبؤ، وأن الشفافية ضرورية لبناء الثقة من أجل إرساء الأساس اللازم لمواصلة نزع السلاح.

وفي أحكام التحقق القوية والشاملة التي تنص عليها معاهدة ستارت الجديدة دلالة على أهمية الشفافية والتحقق الفعال في ضمان القدرة على التنبؤ وتحقّق الاستقرار في العلاقات الدولية. ويجري تنفيذ المعاهدة بصورة جيدة للغاية. وتشكّل عمليات التفتيش الموقعي وتدابير التحقق الأخرى المنصوص عليها في المعاهدة عناصر تمكّن كل طرف في المعاهدة من الحفاظ على الثقة. وقد اجتمعت اللجنة الثنائية الاستشارية للمعاهدة خمس مرات، كان آخرها في شباط/فبراير ٢٠١٣، وقد أثبتت أنها منبر فعال لحل المسائل الهامة المتعلقة بتنفيذ المعاهدة. وعلاوة على ذلك، تبادلت الولايات المتحدة وروسيا بالفعل، من خلال مركزيهما للحد من الأخطار النووية، ما يزيد على ٨٠٠ ٣ إشعار بشأن أعداد القوات الاستراتيجية الأمريكية والروسية المشمولة بالمعاهدة ومواقعها وتحركاتها وعمليات التخلص منها.

ولتدابير الشفافية المتخذة بشكل انفرادي أهميتها أيضا. ومن أمثلة ذلك إعلان الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ أرقام مخزونها من الأسلحة النووية، والنص في استعراض

الوضع النووي لعام ٢٠١٠ على تقليص دور الأسلحة النووية في الاستراتيجية الوطنية للولايات المتحدة. وإضافة إلى ذلك، يجري في الأوساط النووية في الولايات المتحدة استكشاف الخطوات التقنية اللازمة لضمان استيفاء مبادئ اللارجعة والقابلية للتحقق والشفافية باعتبارها لبنات أساسية لمواصلة نزع السلاح النووي، ويجري بحث سبل التعاون في هذا المسعى مع الأطراف الأخرى في معاهدة عدم الانتشار. وترسي الولايات المتحدة الأسس التي ستنبني عليها مبادرات الشفافية والتحقق في المستقبل، من قبيل إدارة الوصول إلى المواقع الحساسة وتبادل ما ينتج عن أعمال التحقّق من قياسات يُحتمل أن تكون حساسة. وتشمل البحوث تطوير المواد المستخدمة في الأجهزة المتقدمة للكشف عن المواد النووية، وتطوير القدرات في مجال سلاسل الحيازة، وإكمال التجارب القائمة على فيزياء المصادر الاهتزازية وقياسات انتقال الغازات الخاملة لتحسين القدرات في مجال الكشف عن التجارب النووية.

ومنذ مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، اجتمعت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية من أطراف المعاهدة بانتظام للنظر في التزاماتنا بموجب خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، ولاستعراض التقدم الذي أحرزناه نحو الوفاء بها. ويضاف هذا إلى الجهود الفردية التي نبذلها لتعزيز الشفافية والقابلية للتحقق، وللوفاء بالتزامات خطة العمل. وفي ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، استضافت روسيا المؤتمر الناجح الرابع للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وقد وسّعت عملية الدول الخمس الحوار القائم منذ أمد طويل بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن نزع السلاح النووي، فجعلت منه عملية مستمرة لمشاركة الدول الخمس في هذا المسعى، تماشيا مع التزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والتزاماتنا في إطار خطة العمل.

التجارب النووية

تعهد الرئيس أوباما، في الخطاب الذي ألقاه في براغ، بأن تسعى إدارته إلى تصديق الولايات المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وما برحت الإدارة تعمل مع مجلس شيوخ الولايات المتحدة لتهيئة المجال لقيام مجلس الشيوخ بإعادة النظر بشكل إيجابي في المعاهدة. وبينما تحضِّر الإدارة الأمريكية لتصديق الولايات المتحدة على المعاهدة، فإنها مستمرة في تشجيع جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة على القيام بذلك، والسعي إلى إدخالها حيز النفاذ في وقت مبكر.

وكانت آخر تجربة أجرتها الولايات المتحدة للتفجيرات النووية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وقد احتفلت الولايات المتحدة مؤخرا بمناسبة مرور ٢٠ سنة دون أي تجربة نووية.

وقد طبّقت الولايات المتحدة وقفا اختياريا لتجارب التفجير النووية، وليست لديها أية نية لاستئناف التجارب، وهي تهيب بجميع الدول أن تمتنع عن إجراء تجارب التفجيرات النووية. وكرر استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٠ التأكيد على أن الولايات المتحدة لم تعد بحاجة إلى إجراء تجارب للتفجيرات النووية لضمان سلامة وفعالية أسلحتها النووية المتبقية، وتعتمد بدلا من ذلك على برنامجها القائم منذ فترة طويلة لإدارة المخزونات. وتهيب الولايات المتحدة بجميع الدول، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن تمتنع عن إجراء تجارب نووية.

وبالإضافة إلى استخدام الولايات المتحدة للوسائل التقنية الوطنية المحسنة لمراقبة التفجيرات النووية، فإنها تواصل دعم إكمال نظم الرصد والتحقق في إطار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك نظام الرصد الدولي الذي يدعمه مركز البيانات الدولي وعناصر التفتيش الموقعي المنصوص عليها في المعاهدة. وتواصل الولايات المتحدة أيضا توفير الخبرة التقنية لتحسين استخدام تكنولوجيات التفتيش الموقعي المحددة في الاتفاقية، والعمل مع الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومع الشركاء الدوليين، للتحضير لإجراء تدريب ميداني متكامل للتفتيش الموقعي في عام ٢٠١٤. وقد واصلت الولايات المتحدة العمل بشكل وثيق مع الأمانة التقنية المؤقتة في وضع التصاميم وخطط المشتريات لإعادة بناء محطة الرصد الصوتي المائية في أرخبيل كروزيه في المحيط الهندي. ووفرت الولايات المتحدة ما يصل إلى ٢٥,٥ مليون دولار لتمويل المشروع، وقدمت تبرعات عينية بلغت ٨,٩ ملايين دولار في عام ٢٠١١ و ٧,٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٢ إلى مشاريع أخرى للتعجيل بتطوير نظام التحقق الخاص بالمعاهدة.

المواد الانشطارية

ظلت الولايات المتحدة، لسنوات عديدة، تفكك بشكل منفرد آلاف الرؤوس الحربية النووية، وتتخذ تدابير أخرى لخفض ترسانتها النووية، بالإضافة إلى تلبية المتطلبات المحددة في الاتفاقات الدولية. وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة لم تنتج اليورانيوم العالي التخصيب المستخدم في الأسلحة منذ عام ١٩٦٤ ولم تنتج البلوتونيوم للأسلحة منذ عام ١٩٨٨.

وقد عملت الولايات المتحدة مع روسيا لعدد من السنوات على التخلص من المخزونات الفائضة من المواد الانشطارية التي يمكن أن تستخدم في الرؤوس الحربية النووية. وفي عام ١٩٩٤، تمت إزالة ١٧٤ طنا متريا من اليورانيوم العالي التخصيب من برنامج أسلحة الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٥، أعلنت الولايات المتحدة أنه سيتم التخلص من

٢٠٠ طن متري إضافية من اليورانيوم العالي التخصيب، وهي كمية كانت ستكفي أكثر من ١١ ٠٠٠ سلاح نووي. ومن هذه الكمية، خُصص ١٦٠ طنا متريا للاستخدام كوقود للمفاعلات البحرية، وخُصص ٢٠ طنا متريا لتلبية احتياجات الأنشطة البحثية والمفاعلات الفضائية، وخُصص٢٠ طنا متريا للتحويل إلى اليورانيوم المنخفض التخصيب. وحتى الآن، حولت الولايات المتحدة ١٣٤ طنا متريا من مخزوناتها من اليورانيوم العالي التخصيب إلى يورانيوم منخفض التخصيب لاستخدامه كوقود للمفاعلات. وإضافة إلى ذلك، وبموجب اتفاق شراء اليورانيوم العالي التخصيب المبرم بين الولايات المتحدة وروسيا عام ١٩٩٣، تم الآن تحويل ٤٧٢ طنا متريا من اليورانيوم العالي التخصيب المستمد من الأسلحة الروسية، وهو ما يعادل نحو ٩٠٠ ١٨ سلاح نووي، لاستخدامه كوقود للمفاعلات التجارية في الولايات المتحدة؛ ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى الهدف المحدد في الاتفاق، وهو ٥٠٠ طن متري، في غضون السنة التقويمية الحالية.

وبالإضافة إلى ذلك، تمت إزالة أكثر من ٦٠ طنا متريا من البلوتونيوم من المخزونات الدفاعية للولايات المتحدة، منها ٣٤ طنا متريا ضمن الاتفاق المبرم بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الاتحاد الروسي بشأن إدارة البلوتونيوم الذي تقرر أنه لم يعد لازما لأغراض الدفاع والتخلص منه وما يتصل بذلك من تعاون. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، أدخلت الولايات المتحدة وروسيا هذا الاتفاق والبروتوكولين الملحقين به لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ حيز النفاذ. ويُلزم الاتفاق المعدل كل بلد بالتخلص مما لا يقل عن ٣٤ طنا متريا من البلوتونيوم الفائض الصالح للاستخدام في الأسلحة النووية، وهي كمية تكفي في مجموعها لحوالي ١٧ ٠٠٠ سلاح نووي. وسيكون التخلص من هذه الكميات خاضعا للرصد من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسيجري في إطاره تحويل المادة إلى أشكال لا يمكن استخدامها في الأسلحة النووية.

وتظل الولايات المتحدة على يقين من أن وضع حد، بصورة يتم التحقق منها، لإنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية يشكل خطوة أساسية هي بمثابة الخطوة المنطقية التالية المتعددة الأطراف نحو نزع السلاح. ونحن ما فتئنا نسعى إلى بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، وإننا نشعر بخيبة الأمل إزاء عدم تمكن المؤتمر من إحراز تقدم في هذا المجال. ونحن نسعى جاهدين أيضا لاغتنام الفرص السانحة لإحراز تقدم صوب إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على هامش مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك إجراء مشاورات جدية بين الدول التي سوف تتأثر مباشرة بمثل هذه المعاهدة. ويحدونا الأمل في أن يولّد فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة، المقرر إنشاؤه بقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧، زخما إضافيا لمؤتمر نزع السلاح.

جهود نزع السلاح غير النووي وتحديد الأسلحة

لقد ظهرت أدلة مبكرة ومهمة على التزام الولايات المتحدة بنزع السلاح في مجالات الأسلحة البيولوجية والكيميائية والتقليدية.

وقد كان من الأمور العظيمة الأثر القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بصفة منفردة عام ١٩٦٩ بتفكيك برنامجنا للأسلحة البيولوجية، ودورنا القيادي في التفاوض بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية لعام ١٩٧٢. وعلى مر السنين، ساهمنا بقدر كبير في تعزيز الاتفاقية، وقدنا الجهود المبذولة للتصدي للتهديدات المتغيرة من خلال اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد تحقق ذلك من خلال الجهود المتصلة بالاتفاقية؛ وهي جهود لا تشمل الحكومات فحسب، بل ومجتمع الكيانات غير الحكومية والعلمية والمعنية بإنفاذ القانون والقطاع الخاص في مجالات مثل التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، والبيولوجيا التركيبية، ومدونات قواعد السلوك للباحثين في علوم الحياة. وفي المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ٢٠١١، شددت السيدة كلينتون، وزيرة الخارجية آنذاك، على الحاجة إلى اتخاذ خطوات عملية ”لتعزيز الثقة الدولية بأن جميع البلدان تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقية“. ولتحقيق هذه الغاية، بذلت الولايات المتحدة جهودا ترمي إلى إثبات تحقُّق الشفافية فيما يتعلق بالوكالات والمشاريع والمنشآت المرتبطة ببرامجها في مجال الدفاع البيولوجي. وتواصل الولايات المتحدة المبادرات الرامية إلى الوقاية من إساءة استخدام علوم الحياة وإلى تعزيز القدرات الدولية على صعيدي التأهب والاستجابة.

ولا تزال الولايات المتحدة على التزامها الراسخ باتفاقية الأسلحة الكيميائية، وستواصل العمل بشفافية من أجل التدمير الكامل للكمية الصغيرة المتبقية لديها من الأسلحة الكيميائية. ولقد دمرنا، حتى الآن، ما يقرب من ٩٠ في المائة من مخزوننا من الأسلحة الكيميائية. كما تظل الولايات المتحدة ملتزمة التزاما تاما بعدم انتشار الأسلحة الكيميائية وبالعمل على ضمان ألا تعود تلك الأسلحة إلى الظهور. وسيستلزم تحقيق هذا الهدف التزام جميع الدول الأطراف وجهدا مستمرا في عدة مجالات من بينها العالمية. ونحن ندرك أن منع عودة الأسلحة الكيميائية إلى الظهور يتطلب هيئة تفتيش قوية، ونظاما ذا مصداقية للتحقق من الأنشطة الصناعية، وقيام جميع الدول الأطراف بسن النظم القانونية المحلية اللازمة لإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بالكامل. وكل هذه مجالات ستتسم دوما بأهمية حيوية لنجاح وطول بقاء الاتفاقية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المسؤولة عن تنفيذها. وقد سعى مؤتمر استعراض الاتفاقية الثالث إلى تعزيز هذه الجوانب والعمل مع الشركاء الدوليين لكفالة بقاء الاتفاقية دوما أداةً هامة لضمان السلم والأمن العالميين.

وواصلت الولايات المتحدة الاضطلاع بدور قيادي داخل المجتمع الدولي في جهود الحد من الأسلحة التقليدية. وعلى سبيل المثال، فإن الركائز الثلاث لتحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا، وهي وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، ومعاهدة الأجواء المفتوحة، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، تشكل الأساس الذي ينبني عليه تحقيق الشفافية والثقة فيما يتعلق بالشؤون العسكرية التقليدية في المنطقة الأوروبية – الأطلسية. وتواصل الولايات المتحدة العمل بنشاط مع حلفائها في منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي ومع روسيا والشركاء الآخرين لتحديد الاحتياجات المستقبلية في محاولة لتحديث نظام تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا.

وقد ساهمت الولايات المتحدة في جهود نزع الأسلحة التقليدية بطرق أخرى أيضا. ففي نهاية عام ٢٠١٠، أنهينا أي استخدام للألغام الأرضية الثابتة، المضادة للأفراد والمضادة للمركبات على حد سواء. ومنذ عام ١٩٩٣، قدمنا أكثر من ٢ بليون دولار دعما لأكثر من ٩٠ بلدا في تنفيذ برامج تدمير الأسلحة التقليدية، بما في ذلك إزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة؛ وتدمير الأسلحة التقليدية والذخائر الزائدة عن الحاجة أو غير الآمنة أو المعرضة لأخطار أخرى؛ وتوفير الأمن المادي وإدارة مخزونات الأسلحة والذخائر اللازمة لتلبية الاحتياجات الأمنية المشروعة. ومنذ عام ٢٠٠٣ ونحن نتعاون مع شركائنا من أجل التخلص مما يقرب من ٠٠٠ ٣٣ من منظومات الدفاع الجوي المحمولة الزائدة عن الحاجة أو غير الآمنة أو التي تجري حيازتها بطريقة غير مشروعة أو المعرضة لأخطار أخرى في ٣٨ بلدا. ونحن ندعم أيضا تنفيذ اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات الملحقة بها.

طريق المستقبل

قطعت الولايات المتحدة شوطا هاما وبعيد المدى في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي تنفذ إجراءات في الداخل ومع الدول الخمس الأخرى الحائزة للأسلحة النووية لوضع اللبنات لإحراز مزيد من التقدم. ويجري بخطى حثيثة تنفيذ البرنامج الذي أعلنه الرئيس أوباما في براغ، وخطة عمل المعاهدة لعام ٢٠١٠. وقد تحقق قدر كبير من التقدم، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعيّن القيام به.

وستواصل الولايات المتحدة التقدم خطوة تلو الأخرى صوب الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة والتزاماتها بموجب خطة عمل المعاهدة لعام ٢٠١٠، وذلك فيما يخص ركائز الاتفاقية الثلاث جميعها. وستواصل الولايات المتحدة أيضا حث سائر أطراف المعاهدة على أن تحذو حذوها. فوفقا لما تنص عليه المادة السادسة بوضوح، لكل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة دور تؤديه في نزع السلاح.